

الاعتراف بجرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر: مسؤولية تجاه الشعب الجزائري أم تجاه المجتمع الدولي

الاعتراف بجرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر: مسؤولية تجاه الشعب الجزائري أم تجاه المجتمع الدولي

Recognition of the crimes of the French occupation in Algeria: a responsibility towards the Algerian people or towards the international community

مراد دلندة، جامعة باتنة 01 (الجزائر)، mouraddele@gmail.com

الملخص:

ارتكبت فرنسا إبان فترة احتلالها للجزائر العديد من الجرائم التي كان ضحيتها الشعب الجزائري والأرض الجزائرية معاً، وفي الآونة الأخيرة أعربت العديد من الدول الاستعمارية عن اعتذارها للدول التي كانت قد استعمرتها عن الجرائم التي ارتكبتها خلال استعمارها لها، وفي هذا المجال لم يقتصر النقاش حول ضرورة الاعتراف الفرنسي بالجرائم المرتكبة في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية فقط، بل امتد هذا النقاش ليشمل طبيعة المسؤولية حول هذا الاعتراف هل هي مسؤولية تجاه الشعب الجزائري الذي انتهكت حقوقه خلال الفترة الاستعمارية، أم تجاه المجتمع الدولي بسبب انتهاك قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: الاستعمار الفرنسي، الاعتراف بجرائم الاستعمار، حقوق الإنسان، المجتمع الدولي.

Abstract:

During the period of its occupation of Algeria, France committed many crimes that were the victims of the Algerian people and the Algerian land together, and recently many colonial countries expressed their apology to the countries that had colonized it for the crimes they committed during their colonization of it, and in this area the discussion was not limited to the necessity of recognition. The French accused the crimes committed in Algeria during the colonial period only, but this discussion extended to include the nature of responsibility for this recognition, is it a responsibility towards the Algerian people whose rights were violated during the colonial period, or towards the international community due to the violation of the rules of international law and human rights.

الاعتراف بجرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر: مسؤولية تجاه الشعب الجزائري أم تجاه المجتمع الدولي

Key words : French colonialism, recognition of colonial crimes, human rights, the international community.

مقدمة:

لقد ارتكبت فرنسا إبّان احتلالها للدولة الجزائرية العديد من الجرائم في حق الشعب الجزائري، مخالفة بذلك قواعد القانون الدولي لاسيما منها القواعد المتعلقة بالحرب، لكن على الرغم من ظهور الاتجاه الدولي الحديث في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الرامي إلى حماية حقوق الإنسان من جهة وإلى معاقبة مجرمي الحرب من جهة ثانية، إلا أن جرائم الاحتلال أو الجرائم المرتكبة من طرف الدول المُستعمِرة في البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار لازالت تثير على المستوى العملي العديد من الإشكاليات بالرغم من ضرورته.

وفي هذا الإطار تثير مسألة اعتراف فرنسا بجرائمها التي ارتكبتها في الجزائر إبّان احتلالها لها، اهتماما بالغا، وذلك نتيجة لرفض فرنسا -حتى الآن- الاعتراف بهذه الجرائم بالرغم من وجود التزام على عاتقها يقضي بضرورة اعترافها.

وفي هذا المجال، لا بد أن نشير إلى أن التزام فرنسا باعترافها بجرائمها التي ارتكبتها في الجزائر إبّان احتلالها لها مسألة يتجادبها اتجاهان:

الاتجاه الأول: يعتبر أن اعتراف فرنسا بهذه الجرائم يعد حق من حقوق الإنسان وبالتالي فهو حق من حقوق الشعب الجزائري الذي ارتكبت الجرائم الفرنسية في حقه.

والاتجاه الثاني: يعتبر أن اعتراف فرنسا بتلك الجرائم يعد حق من حقوق المجتمع الدولي، باعتبار هذا الأخير هو الذي وضع أسس القانون الدولي وبين ضمانات وآليات حمايتها.

وعليه فإن الإشكاليّة التي سنعالجها في هذه الورثة البحثية نصوعها ضمن السؤال التالي:

هل اعتراف فرنسا بالجرائم التي ارتكبتها خلال احتلالها للجزائر يعد مسؤولية تجاه الشعب

الجزائري أم مسؤولية تجاه المجتمع الدولي؟

الاعتراف بجرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر: مسؤولية تجاه الشعب الجزائري أم تجاه المجتمع الدولي

وهي الإشكالية التي يمكننا الإجابة عنها من خلال مبحثين نتطرق فيهما على التوالي إلى: اعتراف فرنسا بجرائمها المرتكبة إبان احتلالها للجزائر التزام تجاه الشعب الجزائري، واعتراف فرنسا بجرائمها المرتكبة إبان احتلالها للجزائر التزام تجاه المجتمع الدولي، وذلك وفقا للتفصيل الموالي:

المبحث الأول: اعتراف فرنسا بجرائمها المرتكبة إبان احتلالها للجزائر التزام تجاه الشعب الجزائري:

مما لا شك فيه أن فرنسا قد ارتكبت إبان احتلالها للجزائر طيلة الفترة الممتدة من 1830 إلى غاية 1962، قد ارتكبت في حق الشعب الجزائري أفظع الجرائم، منتهكة بذلك جميع حقوق الإنسان، وأمام الكم الهائل لم اقترفته فرنسا الاستعمارية في الجزائر، يظهر أنه من يمكن القيام بتصنيف الانتهاكات الفرنسية- التي تعتبر عينات فقط-، إلى درجتين:

-الدرجة الأولى: وهي الانتهاكات التي لا تزال الأدلة متوفرة بشأنها بشكل كبير، وأضرارها

لا زالت موجودة ليومنا هذا كالتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية.

-الدرجة الثانية: انتهاكات توجد ضدها أدلة أقل من سابقتها، وأضرارها كانت وقتية في زمنها

كانتهاكات التي مورست ضد المقاومات الشعبية، مع العلم أن هذا التقسيم لا ينقص من فظاعة

الجرم الفرنسي شيئا.

المطلب الأول: إثبات وجود جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر:

توجد العديد من الأدلة التي ثبت وجود انتهاكات فرنسية لحقوق الإنسان بالجزائر إبان فترة

احتلالها لها، وأهمها:

-وجود أدلة مختلفة من : وثائق وتقارير تثبت هذه الانتهاكات على فرنسا.

-وجود أضرار لا زالت باقية على ضحايا هذه الانتهاكات¹.

-وجود بعض اعترافا فرنسية بالجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر، ومنها:

¹ - ساسي محمد فيصل، إمكانية محاكمة فرنسا عن جرائمها الاستعمارية في الجزائر وفق أحكام القانون الدولي الجنائي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد 08، جانفي 2013، ص69.

الاعتراف بجرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر: مسؤولية تجاه الشعب الجزائري أم تجاه المجتمع الدولي

• اعتراف الجنرال بول أوساريس بجرائمه وجرائم الجيش الفرنسي أثناء حرب التحرير في كتابه " مصالح خاصة، وهي الاعترافات التي فضحت كل الذين ينكرون الجرائم التي اقترفتها فرنسا في حق المناضلين من الشعب الجزائري خاصة بعد اعتراف هذا الجنرال بقيامه بقتل المتهمين دون إحالتهم على القضاء، واعترافه أيضا أن التعذيب كان ممارسا بكثرة في الجزائر¹.

• وكذلك اعتراف الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في إحدى زيارته للجزائر بأن الاستعمار الفرنسي للجزائر كان جريمة وظلما قاسيا على الشعب الجزائري (دون أن تقديم أي اعتذار رسمي)².

وكذلك اعتراف الجنرال ماسو رئيس جهاز المخابرات الفرنسية السابق بالجزائر لجريدة لوموند الفرنسية في عددها الصادر في 23 نوفمبر 2000 عندما قال بأنه حان الوقت لفرنسا كي تعترف بما قمت به في الجزائر وتدينه فقد كانت هناك عمليات تعذيب وإعدامات سريعة كانت تمارس بطريقة روتينية خلال الحرب (1954-1962)³.

إن الواقع الدولي قد شهد على أنه من جهة تعترف الحكومة الفرنسية بجرائم النازية ضد اليهود، وتعترف بجرائمها ف يمدغشقر، وتطالب تركيا بالاعتذار للشعب الأرمني، ومن جهة ثانية تُقبل الدولة الفرنسية بمؤسساها الدستورية والسياسية على تمجيد الاستعمار، وتدريس فضائلها لحضارية- كما تدعي - للأجيال في مدارسها⁴.

المطلب الثاني: تبرير مسؤولية الاعتراف بجرائم الاحتلال الفرنسي بالجزائر تجاه الشعب الجزائري:

1 - ساسي محمد فيصل، المرجع نفسه، ص 69.

2 - جدل في الجزائر حول تجريم الاستعمار الفرنسي، قناة العربية، الأبعاء 08 ماي 2013.

3 - نور الدين مقدر، جرائم التعذيب الاستعماري خلال الثورة التحريرية والقوانين الدولية، مجلة البحوث التاريخية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 01، مارس 2017، ص 69.

4 - جيلالي بشلاغم، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل ممارسات اليمين المتطرف 2002-2010، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تلمسان، 200-2011، ص 129.

الاعتراف بجرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر: مسؤولية تجاه الشعب الجزائري أم تجاه المجتمع الدولي

وعلى هذا الأساس، فإنه بما أن فرنسا قد ارتكبت معظم الجرائم ضد حقوق الإنسان خلال احتلالها للجزائر، وهي الجرائم الثابتة من خلال اعتراف بعض الأطراف الفرنسية ذاتها من جهة، والثابتة من خلال قيام الأدلة البينة التي لا تقبل النفي من جهة ثانية.

ونظرا لأن الشعب الجزائري والدولة الجزائرية هما المعنيان بالانتهاكات السابقة، ونظرا لكون فرنسا - كما سبق وأشرنا- قد اعترفت ببعض جرائمها الدولية وطالبت بالاعتراف لشعب الأرميني، فإنه ومن باب أولى، أن تعترف الدولة الفرنسية بجرائمها التي ارتكبتها في الجزائر في حق الشعب الجزائري والممتلكات الجزائرية، وهو الاعتراف الذي يشكل في الواقع مسؤولية ملقاة على عاتق فرنسا تجاه الشعب الجزائري، فهذا الاعتراف وهذه المسؤولية هي في الأصل حق من حقوق الشعب الجزائري.

لكن لا بد في هذا المجال من التنبيه إلى أن الاعتراف الفرنسي بجرائم الاحتلال لا يجب أن يتوقف عند حد الاعتراف، بل لا بد أن يمتد بعد ذلك - أي بعد الاعتراف- إلى ترتيب المسؤولية بنوعها الجزائرية والمدنية، وما يمكن أن ينجم عن ذلك من حقوق للشعب وللدولة الجزائرية.

المبحث الثاني: اعتراف فرنسا بجرائمها المرتكبة إبان احتلالها الجزائر التزام تجاه المجتمع الدولي:

إن قواعد القانون الدولي التي يوجب انتهاك قواعد قيام المسؤولية الدولية تجاه المجتمع الدولي كثيرة، وفي مجال الاحتلال الفرنسي للجزائر تتمثل تلك القواعد على الخصوص في خرق المعاهدات الدولية وانتهاك قواعد حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية.

وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى إثبات خرق قواعد القانون الدولي من طرف الاحتلال الفرنسي بالجزائر، ثم تبرير مسؤولية الاعتراف بجرائم الاحتلال الفرنسي بالجزائر تجاه المجتمع الدولي.

المطلب الأول: إثبات خرق قواعد القانون الدولي من طرف الاحتلال الفرنسي بالجزائر:

منذ احتلالها الجزائر سنة 1930، وتوقيعها على معاهدة التزمت بموجبها باحترام حقوق الجزائريين وحماية ممتلكاتهم، لم توانى قوات الاحتلال الفرنسي عن ارتكاب أفظع الجرائم في حق الشعب الجزائري، منهكة بذلك جميع ما نصت عليه اتفاقيات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وأعراف الحرب.

الاعتراف بجرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر: مسؤولية تجاه الشعب الجزائري أم تجاه المجتمع الدولي

وبذلك تكون فرنسا من خلال جرائمها التي ارتكبتها إبان احتلالها للجزائر، قد انتهكت العديد من القواعد التي تنظم الحرب، ومعظمها يدخل ضمن مفهوم القانون الدولي العرفي، وهذه القواعد الأخيرة تطبق على جميع الدول، بعض النظر عن انضمامها أو عدم انضمامها للاتفاقية الدولية أو الاتفاقيات الدولية ذات الصلة¹.

فرنسا خلال احتلالها للجزائر، قد قامت من خلال ممارساتها ضد الشعب والدولة الجزائرية بارتكاب العديد من الجرائم الموصوفة دولياً، والتي منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ارتكاب جرائم السلم، وفقاً لما نص عليه ميثاق محكمة نورمبورغ 1945 الذي جرم كل من التخطيط والتنظيم والمبادرة بخوض حرب عدوانية أو لحرب تنتهك الاتفاقيات والمعاهدات أو الاشتراك في خطة عامة أو مؤامرة لفعل ذلك، وبالعودة إلى ما قامت به فرنسا سنجد أن اجتياحها للأراضي الجزائرية عام 1930 وقيامها بالاعتداء على الجزائريين وممتلكاتهم وقيامها في حق الجزائريين بعمليات القصف ومختلف العمليات العسكرية الغير إنسانية وقتلها آلاف الأبرياء وللجائنين² كل ذلك يعد مخالفات لقواعد القانون الدولي، وقد ارتكبت فرنسا هذه الجريمة مرتين على الأقل، الأولى كانت بمناسبة اجتياح قواتها لأراضي الدولة الجزائرية عام 1830 واحتلال هذه الدولة، والثانية كانت عندما قصفت قرية ساقية سيدي يوسف في شمال تونس في 08 فيفري 1958 وقتلت آلاف الأبرياء من اللاجئين الجزائريين والمدنيين التونسيين³.

- ارتكاب جرائم ضد الإنسانية حيث ان قيام فرنسا بالهجمات واسعة النطاق والممنهجة ضد السكان المدنيين، وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1995 يعد جريمة ضد الإنسانية⁴، وقد

¹ - سمير شوقي، جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر على ضوء الأعراف الإنسانية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، ديسمبر 2015، ص 02.

² - نور الدين مقدر، مرجع سابق، ص 67.

³ - عمر سعد الله، الجرائم الفرنسية لحقوق الإنسان في الجزائر «الإشكالات القانونية الدولية»، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، الجزائر، العدد 10، أكتوبر 2005، ص 98.

⁴ - نور الدين مقدر، مرجع سابق، ص 67. إضافة

الاعتراف بجرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر: مسؤولية تجاه الشعب الجزائري أم تجاه المجتمع الدولي

ارتكبت فرنسا هذه الجريمة في الجزائر، حيث ماست الكثير من الأفعال غير الإنسانية، التي استهدفت السكان المدنيين¹.

- ارتكاب جرائم الإرهاب المحظورة في الاتفاقيات الدولية للقانون الدولي الإنساني لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة، وما ارتكبه فرنسا في الجزائر يصنف على أنه أعمال إرهابية لأن قوات الاحتلال الفرنسي قد مارست أعمالا ضد سلامة الأشخاص وحقوقهم وحياتهم الأساسية².

المطلب الثاني: تبرير مسؤولية الاعتراف بجرائم الاحتلال الفرنسي بالجزائر تجاه المجتمع الدولي:

بالرغم من استغلال فرنسا لبعض الثغرات التي يحتويها القانون الدولي الإنساني لتبرير أفعالها الإجرامية، ويظهر من خلال تتبع ممارسات الاحتلال الفرنسي في الجزائر أن عددا كبيرا من القواعد الدولية لاسيما العرفية منها، تضع التزاما على فرنسا³ وهي الالتزامات التي تؤول إلى ضرورة اعتراف هذه الأخيرة بجرائمها إبان احتلالها للجزائر، كونها قد خرقت التزاماتها الدولية في هذا المجال⁴.

وعليه، فإذا ما تمسكت فرنسا بأن ارتكابها لجرائمها في الجزائر أثناء احتلالها لها، كان قبل ظهور ما يسمى القانون الدولي الإنساني لاسيما اتفاقيات جنيف 1949 وأنها لم تكن طرفا في الاتفاقيات والمعاهدات التي تجرم أفعالها، فإنه يمكن الرد على ذلك بأن انتهاك قواعد القانون الدولي العرفي لا يتطلب وجود خرق لاتفاقيات مكتوبة كما لا يتطلب وجوب الانضمام لهذه الأخيرة، وإنما يكفي خرق القواعد الدولية العرفية، خاصة ان كل من المعاهدات والعرف الدوليين يعدان مصدرا من مصادر القانون الدولي، وبالتالي مصدرا من مصادر الالتزامات الدولية⁵.

وفيما يلي بيان المجالات التي خرقت فيها فرنسا مبادئ القانون الدولي أثناء تواجدها بالجزائر:

1 - عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 100.

2 - عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 103.

3 - سمير شوقي، مرجع سابق، ص 01.

4 - المرجع نفسه، ص 02.

5 - سمير شوقي، مرجع سابق، ص 07 - 08.

الاعتراف بجرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر: مسؤولية تجاه الشعب الجزائري أم تجاه المجتمع الدولي

- انتهاك فرنسا للوائح لاهاي لسنة 1907 التي تفرض على دولة الاحتلال، باعتبار حالة الاحتلال حالة مؤقتة، أن تحترم الحقوق التي يستفيد منها الأفراد والمدنيون، وأن تبقي التقسيم الخاص بالتنظيم الإداري والقضائي قائما، كما فرضت عليها ان تتخذ جميع التدابير والإجراءات التي تعيد من خلالها الامن والاستقرار والاحترام للقواعد المعمول بها في أراضي الاحتلال، كما تفرض عليها العمل على استعادة السكان للحياة الاقتصادية والاجتماعية في أسرع وقت ممكن بالشكل الذي كانت عليه قبل الاحتلال، إلا أن فرنسا من خلال قوات الاحتلال الخاصة بها لم تحترم أيا من تلك القواعد¹.

- ارتكاب فرنسا العديد من الانتهاكات ضد القانون الدولي في حق الأعيان والممتلكات المدنية، حيث تم تجريد السكان من أراضيهم وممتلكاتهم ومحلاتهم، إما باستخدام القوة أو بإيجاد قوانين جديدة لتنفيذ ذلك الاستيلاء، وتوزيع تلك الممتلكات فيما بعد على المعمرين الأوروبيين، لتشجيع الاستيطان الأجنبي، وكل ذلك يعد هرقا لقواعد القانون الدولي².

- كما أن فرنسا كذلك ومن خلال المرسوم الذي أصدرته بتاريخ: 1964/12/26 في مادته الوحيدة التي تنص على أن: «الجرائم ضد الإنسانية حسب تعريفها في قرار الأمم المتحدة الصادر في: 13 فيفري 1946 تعتبر غير قابلة للتقادم حسب طبيعتها»³.

والواقع أن يجب ان يترتب على الانتهاكات الفرنسي السابقة لقواعد القانون الدولي الإنساني قيام المسؤولية الجنائية لفرنسا كآلية لمعاقبة منتهكي قواعد القانون الدولي الإنساني، وهي المسؤولية التي تمنح للدول حق محاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة في حق الإنسانية حتى لو لم يكن للدول أية صلة بالمتهمين أو الأفعال التي ارتكبوها، فالشخص المتهم بارتكاب انتهاكات خطيرة لقواعد القانون الدولي الإنساني، يمكن مقاضاته امام أي محكمة في أي دولة⁴.

1 - سمير شوقي، مرجع سابق، ص 08-09.

2 - ساسي محمد فيصل، مرجع سابق، ص 69.

3 - غيلاني السبتي، الإعدام خارج الإطار القانوني للأسرى «محمد العربي بن مهيدي نودجا»، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 17، 2012، ص 275.

4 - جيلالي بشلاغم، مرجع سابق، ص 141.

الاعتراف بجرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر: مسؤولية تجاه الشعب الجزائري أم تجاه المجتمع الدولي

إضافة إلى ان ما قامت به فرنسا خلال احتلالها للجزائر يعتبر وفقا لميثاق محكمة نورمبورغ العسكرية الدولية لسنة 1945 جريمة حرب، وذلك بسبب ما قامت به قوات الاحتلال من عمليات قتل للمدنيين في أراضي محتلة، وإساءة معاملتهم وإبعادهم وقتل الأسرى وإساءة معاملتهم وقتل الرهائن وسلب الملكية... إلخ، كل ذلك يعد من قبيل جرائم الحرب¹.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث يمكننا القول بان الاعتراف بما قامت به فرنسا في الجزائر يعد مسؤولية تجاه كل من الشعب الجزائري والمجتمع الدولي ككل.

فهو مسؤولية تجاه الشعب الجزائري بالدرجة الأولى، وذلك بالنظر للانتهاكات الجسيمة التي تضمنتها الممارسات الفرنسية، وما تخللها من اعتداءات صارخة على حقوق الشعب الجزائري وممتلكاته طيلة فترة لاحتلال وخاصة إبان الحرب التحريرية، وهي الانتهاكات التي لازلت آثارها ممتدة إلى غاية اليوم، لذلك فإنه من الضروري والواجب الاعتراف بهذه الانتهاكات والاعتذار عنها للشعب الجزائري، كما انه من الضروري أيضا إقامة المسؤولية على فرنسا تجاه الشعب الجزائري، وما يترتب عن ذلك من تحمل لتبعات إقامة كل من المسؤولية الجزائرية وكذلك المسؤولية المدنية.

وهو مسؤولية تجاه المجتمع الدولي، وذلك بالنظر للخرق الجسيم لقواعد هط الأخير، سواء لقواعد لقانون الدولي الإنساني أو لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث أو وضع الاتفاقيات الدولية وبصفة عامة إيجاد قواعد للقانون الدولي سواء المكتوبة منها او العرفية، إنما الغرض منها هو فرض احترامها من طرف جميع أشخاص المجتمع الدولي، وعليه فإنه لما يكون هناك خرق لهذه القواعد تكون المسؤولية قائمة تجاه هذا المجتمع الأخير، وقيام مسؤولية فرنسا تجاه المجتمع الدولي عن جرائمها المرتكبة بالجزائر إبان الاحتلال، لابد أن تنطلق من الاعتراف الفرنسي للمجتمع الدولي وليس للجزائر فقط بالجرائم التي ارتكبتها، ليلي هذا الاعتراف تطبيق ما تنص عليه المواثيق والأعراف الدولية في هذا المجال وذلك بتطبيق نصوص إقامة المسؤولية الدولية عن جرم الحرب، وأهمية قيام هذه المسؤولية الأخيرة بشكل في الواقع حماية للسلم والامن الدوليين وحماية لحقوق الإنسان، حيث أن ترتيب هذه المسؤولية يمكنه أن

¹ - نور لدين مقدر، مرجع سابق، ص 37-68.

الاعتراف بجرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر: مسؤولية تجاه الشعب الجزائري أم تجاه المجتمع الدولي

يحول في العديد من المناسبات دون إعادة ارتكاب مثل تلك الانتهاكات، سواء من طرف الدولة الفرنسية ذاتها، أو من طرف غيرها من الدول.

إن الذي نشير إليه في الأخير، انه قبل دراسة ضرورة الاعتراف بجرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر كمسؤولية على فرنسا، سواء تجاه الشعب الجزائري أو تجاه المجتمع الدولي، فنه لابد من التنويه بالموقف الجزائري الذي لا نجد موقفا صامدا وفعالا في هذا المجال، إذا ما استثنينا محاولة بعض النواب استصدار قانون تجرم الأفعال والجرائم الفرنسية في الجزائر -وفشلهم في الوصول إلى استصداره- فإن بعض المواقف الجزائرية الأخرى لا يمكن القول بأنه مواقف يمكن الاعتماد عليها واعتبارها كأساس للدفاع عن مبدأ الاعتراف بجرائم الاستعمار، ومن ذلك سكوت البعض نهائيا عن إبداء رأيهم بهذا الخصوص، واعتبار البعض الآخر على غرار الجنرال خالد نزار بأن: «تصريحات الجنرال أوساريس تعتبر سجالا فرنسيا فرنسا والجزائر لا تتدخل في هذا المجال»¹ وكأن الأمر لا يتعلق بجرائم ارتكبت تجاه الشعب الجزائري، وكأن هذا السكون وخاصة هذا التصريح يقف موقفا مضادا للمواقف الداعية إلى الاعتراف بجرائم الاستعمار.

أخيرا فإننا حتى نتكلم عن ضرورة الاعتراف بجرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وبالتالي الدعوة إلى إقامة المسؤولية الفرنسية عن الجرائم التي ارتكبتها في الجزائر إبان احتلالها لها سواء كانت هذه المسؤولية قائمة تجه الشعب الجزائري أم تجاه المجتمع الدولي، فإنه لابد في البداية من نوحده المواقف (الرسمية والغير رسمية) في الجزائر، للاتجاه إلى تجريم أفعال الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ومن ثمة الدعوة إلى ضرورة اعتراف فرنسا بتلك الجرائم، وبالتالي الوصول إلى إقامة المسؤولية الفرنسية المزدوجة (تجاه الشعب الجزائري وتجاه المجتمع الدولي معا) عن ارتكاب تلك الجرائم وعدم الوقوف عند حد اعترافها واعتذارها وإنما إقامة مسؤوليتها، حيث أن آثار ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 لا يجب ان يتوقف عند تمجد الثورة والإشادة بانتصارتها، وإنما لابد أن يستتبعه أيضا السعي إلى معاقبة الدولة المستعمرة عما قامت به في حق الشعب والدولة الجزائرية، وذلك لن يتحقق إلا بتحميل فرنسا للمسؤولية عن أفعالها وذلك تجاه الشعب والدولة الجزائرية من جهة وتجاه المجتمع الدولي من جهة ثانية.

